مداخلة غسان الخطيب

مدير مركز القدس للإعلام والإتصال

طغى الهم المالي على الوضع الرسمي والشعبي في فلسطين خلال العام الماضي أي السنة الأولى من عمر الحكومة العاشرة، وقد جرى تحميل الحكومة المسؤولية حول الأزمة التي أدت إلى عدم انتظام دفع الرواتب، ووقف شبه كامل للمصروفات التشغيلية للوزارات إضافة إلى الإضراب الشامل للموظفين في السلطة الوطنية. ولقد كان الأداء المالي والإصلاح المالي من أهم السيوف والرماح التي استعلمت في المبارزات الانتخابية الأخيرة، وكذلك طغت على تصريحات أعضاء الحكومة الحالية بعيد توليها المسؤولية، الانتقادات الجادة والكثيفة للأداء المالي للحكومة السابقة. وقد تم اتهامها بتفريغ الخزينة ورفع فاتورة الرواتب أكثر من اللزوم، وان 10% من كبار الموظفين يتلقون 90% من مجمل الرواتب وغيرها من التصريحات التي وعدت "بكشف الحقائق" و"محاسبة الفاسدين "مع مرور الوقت.

وتهدف هذه الندوة إلى إثارة نقاش عام ومفتوح وصريح بين مختلف المسؤولين والمعنيين بحضور هذه النخبة من المفكرين وقادة الرأي وقادة المجتمع المدني و المسؤولين الحكوميين. وعلى غير العادة، فإن الشأن المالي هذه المرة ليس مقتصرا على وزارة المالية، إذ أن الرئاسة ولأسباب معروفة ومفهومة، حملت جزءاً من المسؤولية المالية، وبالتالي يقع على عاتقها أيضا المشاركة في مراجعة الأداء المالي خلال العام المنصرم.
وأول المواضيع التي تشغل بال الجمهور وكذلك النخب المختلفة من سياسية وأكاديمية، هو غياب أو تراجع الشفافية في الأداء المالي، فلا وزارة المالية ولا الرئاسة، توفران معلومات منتظمة تمكن المعنيين من متابعة الإيرادات والنفقات حسب الأصول. ويتسائل الكثيرون لماذا توقفت الصفحات الالكترونية، عن توفير التقارير والمعلومات اللازمة من اجل المسائلة التي يشكل غيابها وغياب الشفافية نقصا كبيرا في أسس الحكم الصالح .
وعلى ذكر المسائلة، فقد ابرز تقرير لجنة الموازنة في المجلس التشريعي، والمكلف حسب القانون الأساسي بدور المسائلة للحكومة نيابة عن الشعب، ابرز عددا من الانتقادات والأسئلة للحكومة فيما يتعلق بالأداء المالي، نكرر بعضها أملا في نقاش صريح يساهم في تحقيق المصلحة العامة.

"لماذا لم تقدم الحكومة التقارير الربعية التي يقتضيها قانون الموازنة العامة والشؤون المالية ؟ ولماذا لم تلتزم الحكومة بتقديم مشروع موازنة عامة للعام المالي 2007 ؟ وكيف يمكن تبرير وتفسير الفراغ القانوني الناجم عن غياب قانون موازنة؟ وعلى أي أساس قانوني تقوم الحكومة بالصرف والقبض؟ وأخيرا يتسائل تقرير لجنة الموازنة حول سبب توقف نظام الحساب الموحد الذي اعتبر احد أهم الانجازات الإصلاحية في حينه ؟".
من ناحية أخرى، فقد شهد العام الماضي غموضا نأمل إزالتـ ـَه اليوم حول موضوع المساعدات الخارجية للسلطة، هل صحيح أن المساعدات العربية والدولية قد زادت مقارنة مع أعوام سابقة ؟ وإذا كان الجواب نعم، حسب ما صرح به أكثر من مسؤول أوروبي وفلسطيني - فلماذا الاستمرار بالحديث عن تواصل الحصار الدولي والحاجة إلى حكومة وحدة تفك هذا الحصار ؟؟ وفي هذه الحالة ألا تخشون أن تشكيل الحكومة الجديدة قد يؤدي إلى تراجع معدلات المساعدات الخارجية إلى حالتها السابقة ؟ وما مدى التنسيق في هذا المجال بين

الحكومة والرئاسة ؟ ولماذا يجد الباحث صعوبة في الاعتماد على مصادر معلومات منتظمة حول هذه المساعدات عدا عن التصريحات الصحفية ؟ وما مصير الأموال التي دخلت عن معبر رفح ؟ وكيف تم احتسابها في الخزينة العامة ؟ ولماذا تشكك لجنة الموازنة في التشريعي بالأرقام التي قدمتها الحكومة مؤخرا؟ أما السؤال الأصعب، فما هو حجم الزيادة في فاتورة الرواتب بعد الأنباء التي ترددت عن توظيف 13 ألف موظف جديد على كادر الأجهزة الأمنية والمدنية خلال العام الأخير؟

هذه الأسئلة وغيرها هو ما نطمح أن يتم نقاشه بجدية وصراحة خلال هذه الندوة لكي يشهد الموجودون معنا الآن على المواقف والمعلومات والتحليلات المختلفة المقدمة، والتي نأمل في أن توضح الصورة للجماهير التي يقع عليها، واجب المسائلة، وعاجلا أم آجلا مطلوب منها أن تنتخب مرة أخرى.